

صادق مجلس الحكومة، الأسبوع الماضي، على مشروع مرسوم رقم 758-14 بتحديد اختصاصات وتنظيم الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة. ويهدف المشروع إلى تعزيز اختصاصات هذه الوزارة المنتدبة لجعلها قادرة على تنفيذ الأوراش الكبرى التي فتحها القانون- الإطار رقم 12-99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، ببلادنا، فضلا عن توفير الآليات الضرورية لمواكبة المستجدات التي جاء بها دستور 2011 في مجال الحقوق البيئية والتنموية.

الاحتباس الحراري مكلف بدول الجنوب

أفاد تقرير صادر عن الأمم المتحدة عرض في مؤتمر ليمان أن الكلفة الضرورية لحماية سكان الدول النامية من المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية يمكن أن تصل إلى ما بين 250 و500 مليار دولار سنويا عام 2050. وأخذ هذا التقدير في الحسبان كل الدول النامية، وينطلق من مبدأ أن المجتمع الدولي سيتكهن من حصر الارتفاع العام للحرارة على الأرض بدرجتين، مقارنة بالمرحلة ما قبل الصناعية.

وأكد مسؤول أممي إن التدايعات ستكون مقلقة جدا للدول الأقل تقدما والتي ستضطر إلى استخدام مواردها المخصصة للتنمية لتمويل إجراءات التأقلم مع التغير المناخي. وتطالب دول الجنوب دول الشمال باحترام وعدها بالتوصل إلى تخصيص مساعدة مالية سنوية بقيمة 100 مليار دولار بحلول العام 2020.

2014 .. عام الحرارة والفيضانات

ذكرت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن درجات الحرارة المرتفعة المسجلة بيناير واکتوبر في القارات والمحيطات قد تجعل من العام 2014 العام الأعلى حرارة منذ 1880 في ظاهرة ساهمت في هطول أمطار غزيرة ووقوع فيضانات خطيرة في دول عدة. وقالت المنظمة التابعة للأمم المتحدة في تقييمها المؤقت لعام 2014 نشر مؤخرا في جنيف ولبما "إذا بقيت الظاهرة نفسها في شهري نونبر وديسمبر فسيكون العام 2014 على الأرجح الأسخن على الإطلاق مقدما على 2010 و2005 و1998". وتابعت "إن درجات حرارة مرتفعة على سطح المحيطات إضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في هطول أمطار ووقوع فيضانات استثنائية في عدة بلدان وفي جفاف شديد في بلدان أخرى".

50 مليار يوان صيني لمكافحة التلوث

قالت صحيفة "تشاينا سيكيوريتيز جورنال" الرسمية مؤخرا إن الصين تعزز تدشين صندوق لحماية البيئة تبلغ قيمته 50 مليار يوان (8.13 مليار دولار أمريكي) في إطار الجهود المكثفة التي تبذلها بكن لخفض التلوث. وقالت الصحيفة إن أموال الصندوق ستكون من اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح ووزارة المالية وأشارت إلى أن هذا الصندوق من شأنه أن يعزز الاستثمارات في القطاعات الحيوية من خلال القروض منخفضة أو عديمة الفائدة. وتكافح بكن لتخفيف الحكومات المحلية والشركات الصينية لتعزيز جهودهم في مكافحة التلوث. وصاحب التصنيع السريع في ثاني أكبر اقتصاد في العالم تلوث شديد في الهواء وموارد المياه مما دفع منظمة الصحة العالمية للتحذير من زيادة الخطر الصحي.

3 أسئلة:

نجيب صعب الأمين العام المنتدى العربي للبيئة والتنمية



■ وتعتبر 33% من المشاركين أن السبب الرئيسي لارتفاع استهلاك الفرد من المياه والطاقة في البلدان العربية هو نقص الوعي العام، في حين عزاه 24% إلى دعم أسعار المياه والطاقة، و 2% إلى الظروف المناخية، و 41% إلى هذه الأسباب جميعها. وأكد 94% قبولهم أن يدفعوا أكثر مقابل المياه والكهرباء والوقود إذا كانت الزيادة ستساعد في حماية البيئة وسيتم التعويض عنها بخدمات اجتماعية إضافية مباشرة. وقال 86% إنهم يفضلون المواد الغذائية المنتجة محليا على المستوردة. وأبدى 87% استعدادهم لتغيير عاداتهم في الأكل حفاظا على موارد المياه والطاقة، كان يتحولوا من الأرز إلى المعجنات أو من اللحم إلى السمك.

■ تطرق المؤتمرين إلى استطلاع أطلقته «أفد» حول أنماط الاستهلاك في المنطقة العربية، ماهو سياق هذه المبادرة؟

■ تعديل عادات المستهلكين من أكثر التحديات صعوبة، كما أن تعديل عادات الأكل لتتلاءم مع محدودية موارد الطبيعة هو جزء أساسي من أية خطة سليمة للأمن الغذائي. ولا تنحصر المشكلة في ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة، إن قد نصل إلى يوم لا نجد فيه المياه الكافية لإنتاج الأرز مثلا في مصر أو زرع العلف لإطعام الأبقار في السعودية.

■ قد يرى البعض أن تقرير «أفد» حول الأمن الغذائي العربي مجرد أحلام بقطعة، في منطقة تمر عبر مخاض وجودي. لكن بعد كل الحروب والنزاعات، لن نستطيع الهرب من إطعام 400 مليون عربي تتزايد أعدادهم يوميا. إلا أن تحقيق هذا ممكن، عن طريق زيادة إنتاجية الأراضي وتحسين كفاءة الري وتعديل أنماط استهلاك الغذاء، بالتوازي مع التعاون الإقليمي. ولن نتجح كل هذه التدابير ما لم نترافق مع حماية البيئة، لأن رعاية الموارد الطبيعية تبقى في أساس تعزيز الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي.

■ ما هي أبرز نتائج هذا الاستطلاع؟

■ هم الاستطلاع الإيجابية على أسئلة منتقاة بعناية لمعرفة السبب الرئيسي لارتفاع استهلاك الفرد من المياه والطاقة والمفاضلة بين المواد الغذائية المنتجة محليا على المستوردة، ثم إمكانية قبول المستجوب أن يدفع أكثر مقابل المياه والكهرباء والوقود إذا كانت الزيادة ستساعد في حماية البيئة وسيتم التعويض عنها بخدمات اجتماعية إضافية مباشرة، وما مدى الاستعداد لتغيير العادات في الأكل حفاظا على موارد المياه والطاقة.



جانب من أشغال المؤتمر

بين القطاعين العام والخاص، تشمل العناصر الرئيسية لسلسلة القيمة الغذائية. وشدد المؤتمرين كذلك على ضرورة تطوير استجابات تواكب تهديد تغير المناخ للأمن الغذائي في المنطقة، من خلال استراتيجيات تكيف للتنبؤ إلى نماذج ذات صلة وموثوقة للتنبؤ المناخي، وتبني ممارسات زراعية وإدارة مائية محسنة، والزراعة الحماة، وتنوع المحاصيل، واختيار المحاصيل والأصناف الأكثر ملاءمة للظروف المتوقعة.

وإذ أكد المشاركون على أهمية الاستقرار السياسي والأمني في الدول العربية من أجل الاستثمار في الزراعة بدون معوقات وتبني سياسات أصلاحية لتعزيز مساهمة القطاع الخاص، أشاروا أيضا إلى الحاجة إلى حل الخلافات والصراعات كي تتوفر الطاقات اللازمة للعلم من أجل ضمان الحياة الكريمة للإنسان العربي وأمنه الغذائي.

المتزايد على الغذاء وتدهور الموارد الطبيعية وتحويل الأراضي الزراعية إلى الاستخدام الحضري، تحديات إضافية أمام تحسين مستوى الأمن الغذائي في البلدان العربية.

واعتبر المؤتمرين أنه بالرغم من محدودية الموارد الزراعية، يمكن للدول العربية تحسين مستويات الأمن الغذائي عبر الإدارة الحكيمة والاستثمار في قطاعي المياه والزراعة، بالتوازي مع التعاون الإقليمي وتحسين مناخات التجارة والاستثمار. واتفقوا على الحاجة إلى اعتماد سياسات وخطوات عملية لضمان وصول الغذاء إلى الناس على نحو عادل، والتقليل من عدم الاستقرار في الإمدادات، وتحسين القيمة الغذائية للأطعمة لجميع فئات المستهلكين.

ودعا المؤتمرين إلى تخصيص استثمارات إضافية للبحث العلمي لدعم كل ما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي، وتعميم المعرفة الزراعية

المتزايد على الغذاء وتدهور الموارد الطبيعية وتحويل الأراضي الزراعية إلى الاستخدام الحضري، تحديات إضافية أمام تحسين مستوى الأمن الغذائي في البلدان العربية. واعتبر المؤتمرين أنه بالرغم من محدودية الموارد الزراعية، يمكن للدول العربية تحسين مستويات الأمن الغذائي عبر الإدارة الحكيمة والاستثمار في قطاعي المياه والزراعة، بالتوازي مع التعاون الإقليمي وتحسين مناخات التجارة والاستثمار. واتفقوا على الحاجة إلى اعتماد سياسات وخطوات عملية لضمان وصول الغذاء إلى الناس على نحو عادل، والتقليل من عدم الاستقرار في الإمدادات، وتحسين القيمة الغذائية للأطعمة لجميع فئات المستهلكين. ودعا المؤتمرين إلى تخصيص استثمارات إضافية للبحث العلمي لدعم كل ما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي، وتعميم المعرفة الزراعية

عمان: محمد التفاوضي

أسدل الستار على أشغال المؤتمر السنوي السابع للمنتدى العربي للبيئة والتنمية، الذي نظم بالعاصمة الأردنية عمان يومي 26 و27 نونبر الماضي، بمشاركة 750 مندوبا من 54 دولة، يمثلون 170 مؤسسة من القطاعين العام والخاص والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع العلمي والهيئات المدنية ووسائل الإعلام.

وصاغت لجنة من كبار الخبراء والمسؤولين المشاركين في المؤتمر النوصيات، بناء على مناقشات المؤتمر والمقترحات التي تم عرضها خلال جلساته. وطالبت التوصيات بالعمل على سد الفجوة في إنتاج الغذاء، التي تصل قيمتها إلى 36 بليون دولار سنويا، عن طريق تعزيز إنتاجية الأراضي وكفاءة الري والتعاون الإقليمي. وفي حين شددت التوصيات على أهمية الاستقرار السياسي والأمني لتعزيز الإنتاج الغذائي، فهي أشارت أيضا إلى الدور الذي يلعبه تحقيق الأمن الغذائي في خلق فرص العمل ودعم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

واتفق المشاركون في المؤتمر مع ما توصل إليه تقرير «أفد» من أن الدول العربية تواجه، في مسعاها لتحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى مستوى أفضل من الاكتفاء الذاتي على نحو مستدام، تحديات جديدة ناتجة عن مجموعة من العوامل، تشمل ندرة الموارد المائية ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، وتدهور الموارد الطبيعية، وتداعيات تغير المناخ. وقد ساهمت السياسات غير الملائمة وضعف الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والتنمية الزراعية في تدهور إنتاج الغلظية في الجانب تدني الكفاءة، مما أدى إلى فجوة غذائية كبيرة تصل إلى 50 في المائة، بقيمة تتجاوز 36 بليون دولار. ويمثل النمو السكاني السريع والطلب

سقايات مكناس تتخلى عن وظائفها

أمام إشكالية تبيير الماء



أحمد الكرمالي (و.م.ع.)

شكلت سقايات مدينة مكناس، منذ القدم، نظاما فعالا في تزويد الساكنة المحلية بالماء، حيث كانت المدينة تتوفر، منذ عهد الموحدين، حسب مهمتهم بمتايرها التاريخية، على شبكة مهمة من السقايات التقليدية لم يتبق منها في الوقت الراهن إلا القليل، وتميزت بزخارفها ونسقاها المعماري المتباين من حومة إلى أخرى ومن عصر إلى آخر.

ولعل أحياء المدينة العتيقة وبعض فضاءاتها التاريخية، كساحة الهديم وباب منصور العلاج والقضية الإسماعيلية، هي من أهم المواقع الأثرية التي تتواجد بها سقايات مرتبطة بالإرث التاريخي لمكناس، منها من اندثر واختفى، ومنها من تغيرت وظفتها وبقيت على شكل أطلال، في حين بدأت سقايات أخرى تفقد وظفتها فطالها النسيان وفقدت جماليتها وحضورها التاريخي في حياة الساكنة، لإسيما وأن السقايات كانت مرتبطة

إما بانشطة حرفية وتجارية أو بالمساجد أو بتزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب.

ولولا موقعها داخل الشيش التاريخي، الذي يساهم في تأثيث الفضاء بفسيفسائها حديثة تم حذفها كليا بمبرر تبيير الماء، خاصة قائمة التراث العالمي، لتمت إزالة ما تبقى من السقايات العريقة (حوالي عشر سقايات) على غرار ما حدث لسقايات غير تقليدية بأحياء حديثة تم ربط منازل قاطني هذه الأحياء بشبكة الماء الصالح للشرب والصرف الصحي، ويتعلق الأمر بأحياء سيدي بوزكري والزلالة بطريق مولاي إدريس وسيدي بابا ومرجان وبني احمد وتواركة والفخارين وكذا دواوير أخرى بضواحي مكناس كمنطقتي الحاج قدور وتولال.

وحسب محمد بنعدو، رئيس قسم الزبناء والتسويق بالوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمكناس، فإن المدينة كانت تتوفر في المجمع على حوالي 74 سقاية تقليدية وحديثة توجد بأحياء المدينة العتيقة (32

استعراض التجربة المغربية في مجال البيئة

ضمن أشغال مؤتمر ليما حول المناخ



وتجدر الإشارة إلى أن المغرب الذي صادق على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سنة 1995، احتضن سنة 2001 بمدينة مراكش المؤتمر السابع للأطراف في اتفاقية تغير المناخ.

وتحدد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إطارا شاملا للجهود الحكومية الدولية للتصدي لتحديات التغيرات المناخية. وتقر بأن النظام المناخي يعتبر موردا مشتركا يمكن أن يتأثر استقراره بالانبعثات الصناعية لغاز ثاني أوكسيد الكربون والغازات الدفينة الأخرى. وبموجب الاتفاقية، فإن الحكومات تعمل على جمع ونشر المعلومات حول الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وكذا مختلف السياسات الوطنية في هذا المجال وأفضل الممارسات المنصوص عليها وتنفيذ استراتيجيات وطنية لمواجهة انبعثات الغازات.

وبات هناك إقرار على مستوى المجتمع الدولي بضرورة التحرك بوتيرة أكثر طموحا بكثير لأن انبعثات الغازات الدفينة تتزايد باستمرار (رأى 2.2% سنويا). وينتج الكوكب بهذه الوتيرة نحو ارتفاع درجات الحرارة بنحو أربع درجات مئوية بحلول نهاية القرن قياسا إلى حقبة ما قبل الثورة الصناعية، ما يعتبر العلماء أمرا خطيرا جدا. وبموازاة المؤتمر العشرين لأعضاء اتفاقية الأمم المتحدة حول المناخ، تستضيف ليما قمة للشعوب لإسما صوت المجتمع المدني بشأن المسائل المناخية. كما من المقرر أن تنظم مسيرة كبرى في عاصمة البيرو وأماكن أخرى في العالم للتوعية بتحديات التغير المناخي.

تتواصل بالعاصمة البيروفية ليما أشغال مؤتمر الأمم المتحدة العشرين حول المناخ الذي افتتح بداية الشهر الجاري بمشاركة حوالي 190 وفدا من العالم. ويسعى المؤتمر إلى أن النوص، عند نهاية أشغاله يوم غد الجمعة، إلى وضع الوثيقة العربية لميثاق عالمي من أجل مكافحة التغير المناخي، وهو الميثاق الذي يؤمل توقيعه بعد عام في باريس.

وتتناول المحادثات جهود كل بلد لتقليل انبعثات الغازات السامة والخطوط العريضة للاتفاق وشكله القانوني والتمويلات لمساعدة بلدان الجنوب في مكافحة الاحتباس الحراري للكوكب الذي يتزايد بوتيرة غير مسبوقة. ويشارك في المؤتمر حوالي عشرة آلاف شخص -بين وفود وطنية ومنظمات غير حكومية وخبراء.

كما يشترك المغرب في أشغال المؤتمر بوفد هام ترأسه حكيمة المحطي الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبيئة، ويضم كذلك سفيرة المغرب في البيرو أمامة عواد، وسفير المملكة لدى الأمم المتحدة عمر هلال، وممثلي عدد من الوزارات.

وخلال أشغال المؤتمر، الذي استعرض فيه الخبراء المغربية سياسة البلاد في مجال البيئة والتنمية المستدامة والجهود التي المبذولة في هذا الإطار، أعلنت حكيمة المحطي أن مركز الكفاءة لتغيير المناخي سيبري النور بالمغرب في فبراير المقبل، وسيكون مفتوحا أمام جميع البلدان الإفريقية.

وقد تمن المشاركون في المؤتمر عاليا مبادرة المغرب الرامية إلى تعزيز الخبرات الإفريقية في مجال المناخ والمساهمة في حل مشكلة تعبئة التمويل التي تعرفها البلدان الإفريقية الأكثر تضررا من انعكاسات التغيرات المناخية.